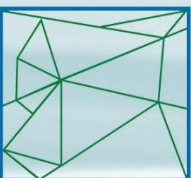


أصوات سورية لدستور شامل



أصوات سورية لدستور شامل

أصوات سورية لدستور شامل - ورقة رقم 6

جدول المحتويات

3	مقدمة حول سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:
4	مشروع أصوات سورية لدستور شامل:
5	مقدمة عن المشروع:
7	المنهجية:
9	التقرير الأول: اللجنة الدستورية.
11	التقرير الثاني: الشمولية/التضمين والتعددية.
13	التقرير الثالث: العدالة الانتقالية وعملية بناء الدستور.
15	التقرير الرابع: الحوكمة والأنظمة القضائية.
18	التقرير الخامس: العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية.
18	العدالة البيئية:
18	العدالة الاجتماعية:
19	تجارب المشاركين في المشروع:
20	الدروس المستخلصة:
21	التوصيات الختامية:
22	على المدى القصير:

مقدمة حول سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" هي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية تضم شبكة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من خلفيات قومية ودينية متنوعة إلى جانب تعاونها مع أكاديميين وصحفيين وأخصائيين قانونيين من جنسيات مختلفة للنهوض بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز العدالة في سوريا.

يتوجه عمل المنظمة نحو الوصول إلى سوريا التي يتمتع جميع مواطنيها بالكرامة والعدالة والمساواة في حقوق الإنسان وتؤمن بأن كشف الحقائق وإعمال حقوق الإنسان أمران ضروريان للوصول إلى سلام دائم في سوريا وبأنه لا يمكن الوصول إلى أهدافنا المتمثلة في إعادة إعمار سوريا وسلامة مواطنيها إلا من خلال المرور بعمليات العدالة الانتقالية.



نقدم جزيل الشكر للصندوق الوطني للديمقراطية لمساهمته في إنجاز هذا المشروع



SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

مشروع أصوات سورية لدستور شامل

أطلقت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" إلى جانب جهات فاعلة غير حكومية أخرى مشروع "أصوات سورية لدستور" شامل بهدف الدعوة إلى بناء دستور سوريا الجديد من خلال عملية وطنية شاملة وجامعة لأصوات السوريين بجميع مكوناتهم. ولكن في الوقت نفسه نحن نرى أنّ صياغة دستور جديد بشكل عاجل وفرضه بشكل دائم على مجتمع لا يزال يللم جراح الحرب سوف لن يكون حلاً سحرياً لحل الصراع، إذ لا بدّ من الانخراط في عملية صياغة ذات رؤية نقدية متعددة الجوانب تضع في الاعتبار اختلاف آراء المجتمعات التي سيحكمها الدستور¹ ومن هنا جاءت فكرة مشروعنا "أصوات سورية لدستور شامل" الذي قمنا بتنفيذه على مدار العام 2020.

قامت منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة خلال عام 2020 بتنظيم عدد من الجلسات التشاورية حضرها عدد من النشطاء وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وذلك للنقاش حول مواضيع تتعلق بعملية بناء الدستور في سورية. وكان قد رأى ما نسبته 74.7% من المشاركين أنّ على اللجنة صياغة دستور جديد بالكامل بينما رأى 14.5% منهم أنّه يكفي إجراء تعديلات على الدستور الحالي. وقد نشرت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة نتائج هذه الجلسات على شكل خمسة تقارير متسلسلة عنونها كالتالي:

1. التقرير الأول: آلية وتشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية.
2. التقرير الثاني: الشمولية/التضمين والتعددية.
3. التقرير الثالث: العدالة الإنتقالية.
4. التقرير الرابع: الحوكمة والنظم القضائية والعملية الدستورية في سوريا.
5. التقرير الخامس: الدستور السوري وقضايا العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية.

وفي هذا التقرير السادس سنقدم ملخصاً تنفيذياً عن جميع التقارير السابقة كما أننا سنوجز فعاليات المشروع وسنسلط الضوء على التوصيات الرئيسية والنتائج التي تمخضت عنه.

¹ البدائل الدستورية لسوريا: الحوكمة، والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا (NAFS)، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. (آخر زيارة للرباط: 15 كانون الأول/ديسمبر 2021).

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/nafs_constitutional_options_for_syria_-_position_paper.pdf

مقدمة عن المشروع

يشكّل الدستور أساس النظام السياسي لأي دولة ويحدد نموذج آلية المساءلة فيها كما أنّه ينطوي على سلطة رمزية بإمكانها توحيد أي بلد حتى وإن كان شديد التنوع كسوريا. وعلاوة على ذلك فإنّ الدستور هو الوثيقة التي تضمن حقوق المواطنين وتعمل على مساندتهم في كل دول العالم، بيد أنّ سوء استخدام هذه الوثيقة يعوق هذا الأمر. وفي المناطق التي تشهد نزاعات مسلّحة كسوريا فإنّ أي تغيير يمكن أن يطرأ على الدستور (كتعديله أو صياغة واحد جديد كلياً) سيكون شرارة لبداية إما عقود من السلام والازدهار أو عقود من الصراع المستمر والتدهور. واعترافاً بالدور التأسيسي الذي يلعبه الدستور وبأهمية بناء دستور عادل، تم تشكيل اللجنة الدستورية السورية من قِبَل الحكومة السورية وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، وذلك من خلال عملية ينسرتها الأمم المتحدة التي أقرت بتأسيس اللجنة بموجب القرار 2254 ونظّمت اجتماعها الأول في عام 2019، الذي أعلن خلاله المجلس التأسيسي عن بداية السعي نحو إجراء تعديلات على الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد ليكون ذلك جزء من الطريق نحو السلام والاستقرار الوطنيين.

وبينما وصف الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" المساعي الدستورية بأنها جزء من عملية سلام يملكها ويقودها السوريون، كان هناك جدل كبير دائر حول فئات الشعب السورية الممثلة في اللجنة الدستورية، والدور الذي لعبته القوى الأجنبية في اختيارهم. فقد حدث أن تدخلت كل من تركيا وروسيا بشكل أساسي، في عملية اختيار الأعضاء المشاركة في اللجنة الدستورية، الأمر الذي يجعل من الواضح أنّ تأثير القوى الأجنبية لم يتوقف عند الصراع السوري فحسب بل امتد إلى عملية "بناء السلام" في سوريا. ووفقاً للمعطيات الحالية واستناداً إلى ميثاق حقوق الإنسان واحتياجات المواطن السوري فإنّ سوريا اليوم بأمرس الحاجة إلى دستور عادل ومنصف، وذلك للنهوض بالبلاد التي وبحسب الإحصائيات يعاني 9.3 مليون من أبنائها من انعدام الأمن الغذائي - وهو أعلى رقم

تمّ تسجيله في العالم على الإطلاق² وذلك نتيجة لاستمرار الصراع في البلاد وانتشار وباء كوفيد-19 مؤخراً. هذا بالإضافة إلى استمرار ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع من قبل جميع الجهات الفاعلة في مع استمرار تَعُدُّ الوصول إلى وسائل المحاسبة أو بالأحرى غيابها تماماً. وهذا التدهور يؤكد الحاجة الملحة لبناء دستور جديد ليكون خطوة نحو الحل السياسي وإنقاذ البلاد.

إنّ باستطاعة الدستور الجديد أو المعدل أن يكون سابقة رمزية وقانونية للتغيير الاجتماعي، حيث أنّ هياكل المساءلة ومعايير الشمولية وآليات العدالة الانتقالية التي يتضمنها الدستور لا تمثل مبادئ الدولة فحسب وإنما تجعل من الدستور نفسه حجة قانونية تحمي حقوق الأقليات وتضمن وجود نظام قضائي حر ونزيه بالإضافة إلى ضمانات أخرى تسعى لحماية حقوق الإنسان لجميع السوريين والسوريات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية بناء الدستور تعطي الفرصة للمواطنين السوريين/ات المحرومين من حقهم في إبداء الرأي بأن يشاركوا أولوياتهم في الدولة التي يريدون العيش في كنفها بعد سنوات من الصراع.

وفي حال فشلت عملية بناء الدستور في أن تكون شاملة ومراعية لمصالح جميع مكونات الشعب في سوريا وبالتالي في كسب ثقة الناس في شرعيتها، فإنّ ذلك سيقوض عملية بناء السلام في سوريا بدلاً من النهوض بها.

² الحكومة السورية تقر قيوداً على توزيع الخبز المدعم مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، صحيفة الغارديان، 2020. (آخر زيارة للرباط: 15 كانون الأول/ديسمبر 2021).

<https://www.theguardian.com/world/2020/oct/05/syria-introduces-limits-on-subsidised-bread-as-economic-crisis-bites>

المنهجية

قام مشروع أصوات سورية لدستور شامل بتنظيم ما عدده تسع جلسات تشاورية حضرها 83 مشاركاً/ة من أصحاب الاختصاص و نشطاء/ات من المجتمع المدني وقادة المجتمع تمّ اطلاعهم خلال هذه الجلسات على التقدّم الذي أحرزته اللجنة نحو كتابة دستور جديد لسوريا أو تعديل الدستور الحالي. وكانوا يشاركون تساؤلاتهم حول الموضوع مع أحد أعضاء/عضوات اللجنة السورية للدستور حيث كان يحضر الإجتماعات أعضاء من مجموعة المعارضة أو من مجموعة المجتمع المدني. وكانت النقاشات تدور حول مواضيع عدة منها ما يتعلّق بأهداف وغايات اللجنة الدستورية ومحتوى الدستور ووظيفته في المرحلة الانتقالية وأخرى مثل الحوكمة والنظام القضائي.

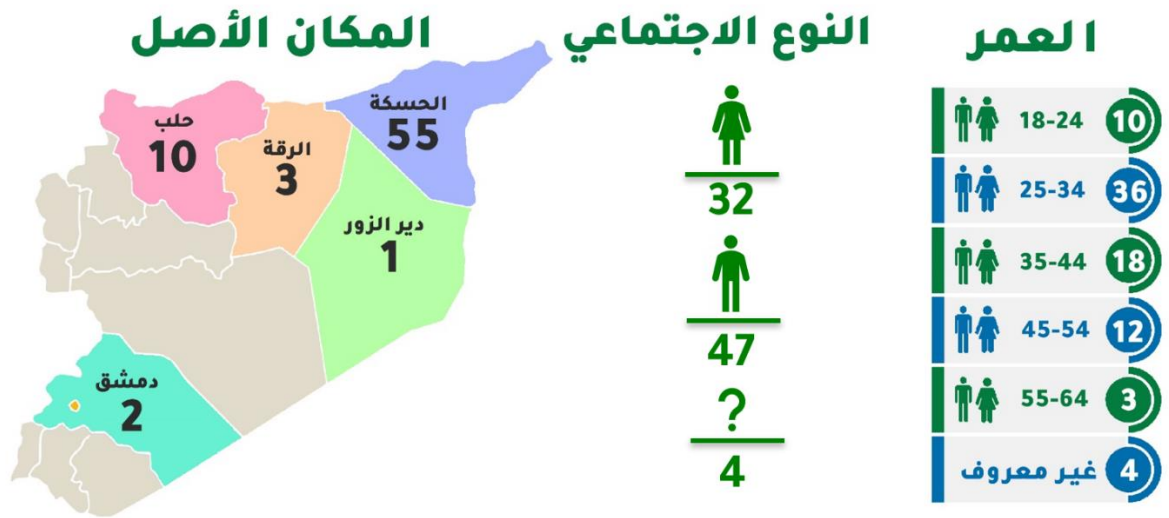
وبعد انتهاء جلسات النقاش وُزِعَ على المشاركين استبياناً مفصلاً يحتوي على 40 سؤالاً متعلقاً بمختلف نواحي عملية بناء الدستور. وكان من ضمن المواضيع الرئيسية التي استوفاهها الاستبيان:

1. اللجنة الدستورية
2. الشمولية والتمثيل في الدستور
3. العدالة الانتقالية وعملية بناء الدستور
4. الحوكمة والأنظمة القضائية
5. العدالة البيئية والاجتماعية

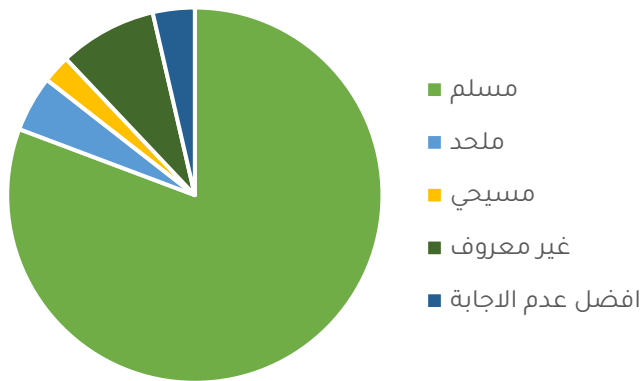
ستنشر وجهات نظر المشاركين التي أدلوا بها سواء بجلسات النقاش أو بالاستبيان مقسمة على الخمسة تقارير التي أعدتها وتعتزم نشرها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

نجحت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في جمع 83 مواطناً/ة سورياً/ة من خلفيات دينية وإثنية وجغرافية متنوعة للعمل معها على دراستها. وبما أنّ عينة هذه الدراسة صغيرة نسبياً ركزت المنظمة بشكل خاص على الاستماع لوجهات نظر الأقليات في الشمال السوري (غرب وشرق) كما أوردت آراء المشاركين الذين يقطنون في مناطق تشهد أوضاع

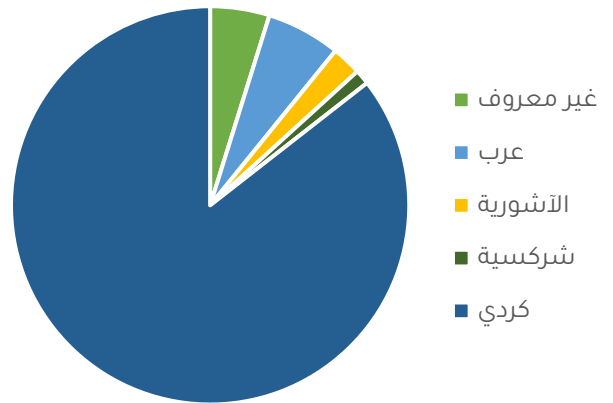
غير مستقرة ويصعب على نشطاء المجتمع المدني الوصول إليها حيث أنّ 92.7 % من المشاركين يعيشون داخل سوريا حالياً وهم يمثلون مجتمعات وأقليات تقع في مناطق الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي من البلاد. 38.6 % من المشاركين هم من النساء و 55.4 % تحت سن 35.



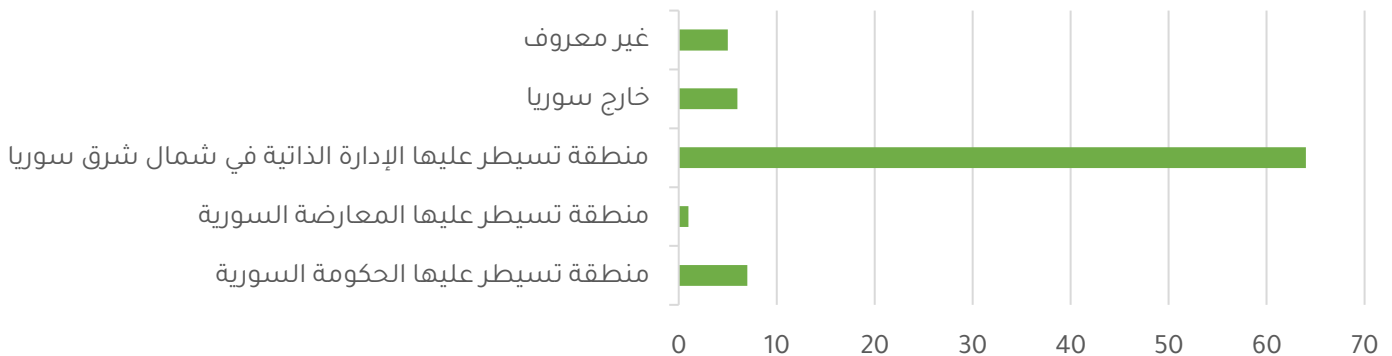
الدين



الأصل



مكان الإقامة الحالي



التقرير الأول: اللجنة الدستورية

استُهلَّت جميع الجلسات التشاورية بإعطاء معلومات عامة عن اللجنة الدستورية السورية وبإجراء نقاشات حولها وقد أعطي المشاركون/ة مساحة لمشاركة آرائهم عن اللجنة سواء بالتعبير شفهيّاً أو من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان. وعليه قدم التقرير الأول معطيات حول جوانب مختلفة من عمل اللجنة الدستورية السورية.

أبدت آراء المشاركين/ات **تفاؤلاً حذراً** من قدرة اللجنة الدستورية على كتابة دستور جديد أو إعادة صياغة الدستور الحالي، وعلى الرغم من أنّ غالبيتهم كانوا على علم بوجود اللجنة قبل أن تدعوهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة لحضور الجلسات التشاورية إلا أنّ هناك عدداً كبيراً منهم لم يكونوا مطلعين على أهدافها أو هيكليتها. وتشير هذه البيانات إلى حقيقة أنّه لم يتم توجيه رسالة موحدة ومتسقة لسكان الشمال السوري لتعريفهم بوجود اللجنة أو بأي تفصيل يتعلق بها. وبينما اعتبر أغلبية المشاركين/ات أنّ عمل اللجنة خطوة في سياق عملية بناء السلام في سوريا شدد عدد لا بأس به منهم وبقوة على ضرورة أن توافق الأمم المتحدة على مسودة الدستور قبل عرضها على الشعب وطرحها للاستفتاء، وقد تكون رغبتهم تلك نابعة من خشيتهم من أن تكون اللجنة هي مجرد واجهة لتغطية عملية الكتابة أو التعديل الفعلية التي تقوم بها جهات فاعلة أخرى لاتمثل الشعب السوري ولا تأخذ آراءه في الاعتبار

تابعت اللجنة الدستورية اجتماعاتها في صيف 2020، رغم التأخيرات العديدة التي حصلت في الجدول الزمني لأعمالها والإجراءات التي فرضها انتشار وباء كوفيد-19. وبالتزامن مع اجتماعات اللجنة تابع المسؤولون المنتخبون التشاور مع المواطنين السوريين. وذكرت **صباح الحلاق**، أحد أعضاء اللجنة ووالعضوة في لجنة رابطة النساء السوريات منذ 1985، أنّ المواطنين/ات السوريين/ات في البداية كانوا يشككون في قدرة اللجنة على تحقيق هدفها في بناء دستور حر وعادل لكنهم بدؤوا بتغيير نظرتهم عندما وجدوا أنّ آراءهم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل القائمين على عملية صياغة الدستور. وماحدث من تغير في نظرتهم يؤكد أهمية إطلاع المواطنين على آلية عمل اللجنة الدستورية التي ينبغي أن تحافظ على

الشفافية وعلى إدماج آراء السوريين في عملية صياغة دستورهم. وتكمن أهمية هذا النهج المتبع في عملية بناء الدستور في أمرين فهو أولاً يعطي الفرصة لجميع أطياف الشعب السوري للمشاركة بآرائهم والاتفاق بالتالي على حل للخروج من الصراع وثانياً يُكسب الدستور المشروعية المتوقعة بين المواطنين.

التقرير الثاني: الشمولية/التضمين والتعددية

كثيراً ما يُستخدم مصطلح الشمولية في المباحثات التي تدور حول عملية بناء السلام وخاصة في السياق السوري، إذ أنها عنصر جوهري من عناصر الحل المنتظر للصراع في البلاد. بيد أن تحويل الكلام النظري عن الشمولية إلى أفعال ملموسة لا يزال يشكل تحدياً. أورد التقرير الثاني معلومات مكثفة عن الشمولية وعن علاقتها بعملية بناء الدستور ولأن الشمولية الحققة تتطلب إجراء نقاشات كبيرة ومعقدة تستوفي وجهات نظر واسعة ومتنوعة ناقش التقرير الأفكار المتضاربة حول الهوية السورية التي أدلى بها المشاركون خلال المقابلات التي أجريت معهم.

ورغم الاختلافات الإثنية واللغوية والدينية التي تجعل السوريين يتجادلون على تحديد هوية دولتهم فإنهم جميعاً يتشاطرون الإيمان بأهمية تحقيق سوريا التعددية التي تضمن تمتع جميع مواطنيها بحقوق الإنسان. واقترح المشاركون/ات تضمين مادة أو ملحق يسلط الضوء على ضمان الامتثال للاتفاقيات والقوانين والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ويذكر أن هذا الخلاف على هوية سوريا القومية والمستمر منذ زمن من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة أو تعديل الدستور الجديد. وذهب غالبية المشاركين/ات إلى ضرورة حذف كلمة "العربي" من اسم الدستور ليصبح "الدستور السوري" ويمكن تفسير تغليب "البعد السوري" على "العربية" من قبل مشاركتنا بكون أغلبهم ينتمون إلى المكون الكردي. وكان هناك أيضاً اقتراحات أخرى لجعل الدستور أكثر شمولية وهي حذف كلمة "العربية" من جملة "الجنسية العربية السورية" بل وتضمين جنسيات أخرى كالجنسية الكردية السورية. وفي السياق نفسه اقترح المشاركون لدينا الاعتراف بلغات رسمية أخرى إلى جانب العربية في البلاد أو على الأقل في المناطق التي يكثر فيها المتحدثون بها.

وحول البعد الجنساني صوت 83.1% من المشاركين/ات لدينا، أي الأغلبية، لفكرة أن يكون الدستور محايد جنسياً بيد أن الأغلبية أيضاً لم يكن لديهم إيماناً بأن اللجنة الدستورية تعطي بالأولوية لفكرة تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي الواقع فإن المهمة التي يتحتم على اللجنة

القيام بها ليست فقط مراعاة البعد الجنساني في عملية كتابة الدستور وإنما أيضاً معالجة القضايا الرئيسية التي تميز بين الجنسين. على سبيل المثال، غالبية المشاركين/ات لدينا أعربوا عن عدم رضاهم عن قانون الجنسية العربية السورية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 276 لأن شروط منح الجنسية فيه غير متساوية بين الرجال والنساء حيث أنه يحرم الأمهات من حق منح الجنسية لأطفالهن وعليه دعا 78.3% من المشاركين/ات إلى إجراء تعديل يضمن للأم نفس حق الأب في منح الجنسية لأبنائهم.

هذا النقاش الذي انخرط فيه السوريون عن الشمولية والهوية يبين لنا رغبتهم في المشاركة في عملية بناء الدستور. فيجب على الأقل أن نريهم بأن هناك أحد ما يسمعهم. إنَّ غالبية المشاركين في الاستطلاع قالوا أنهم لا يصدقون بأنَّ أعضاء اللجنة الدستورية قد تمَّ اختيارهم بشكل عادل. وعلاوة على ذلك فإنَّ فقط 20% منهم شعروا بأنَّ مجموعتهم العرقية ممثلة في اللجنة. ورغم أنَّ هذه الجلسات التشاورية والمحادثات بين المجتمعات المتنوعة في سورية هي بحد ذاتها خطوة كبيرة نحو الوصول لعملية بناء سلام شمولية إلا أنها لن تكون فعالة ما لم تترجم إلى أفعال.

التقرير الثالث: العدالة الانتقالية وعملية بناء الدستور

إنَّ سوريا بحاجة لأكثر من دستور جديد أو معدل للمضي قدماً والخروج من هذا العقد المليء بالعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إنَّ البيانات الواردة في التقرير الثالث تظهر أنَّ اللجنة الدستورية تجسد روح التحرك نحو مستقبل مستدام وسلمي وذلك من خلال معالجة قضايا النزاع حتى يتمكن المواطنون السوريون من الوصول إلى العدالة والحقيقة والتعويضات والآليات التي من شأنها منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك فهي تعكس آراء المشاركين حول الكيفية التي يمكن لعملية بناء الدستور معالجة تداعيات الحرب من خلالها والمتمثلة بالتشجيع على البدء بفترة إنتقالية في سورية.

غالباً ما يتم الإشارة إلى التدابير التي يتم اتخاذها، والآليات التي تطبَّق، والمواضيع التي يتم تناولها، فيما يخص معالجة تداعيات انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها على نطاق واسع، بمصطلح "العدالة الانتقالية". وعلى الرغم من مناقشة هذه الآليات في التقارير الخمسة، إلا أن هذا التقرير ركز على الآليات الأساسية للعدالة الانتقالية.

من الممكن اعتبار اللجنة الدستورية على أنها هيئة انتقالية، لأنها تمثل رمزياً انفصلاً عن العقد الماضي المليء بالعنف والصراعات.

رأى غالبية المشاركين أنه من الضروري أن تكون هناك هيئة حوكمة مؤقتة بالإضافة إلى لجنة و/أو محاكم تتعامل مع مخلفات النزاع واحتياجات الضحايا. ويؤكد المشاركون رأيهم هذا من خلال تسليط الضوء على أهمية التعامل مع الموضوعات المتعلقة بالنزاع حتى يتمكن المواطنون/ات السوريون/ات من الوصول إلى العدالة والحقيقة والتعويضات والآليات التي من شأنها منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

ذهب 49% من المشاركين/ات إلى القول بأنَّ نموذج الدستور الدائم قاصر رغم أنَّه يتضمن ملحقات متَّمة إلا أنها جزء مؤقت من الدستور. تتضمن هذه الملحقات إرشادات حول التعامل مع قضايا تتعلق بالصراع كالعودة الطوعية للمهجرين داخل وخارج البلاد، وملحق خاص عن المسائل العقارية وآلية للمساءلة. في حين اعتقد 20.5% من المشاركين بأنه

ينبغي صياغة **دستور مؤقت** يركز على قضايا ما بعد الصراع وأن يوضع موضع التنفيذ إلى أن يتم تشكيل حكومة تقوم بدورها بوضع **دستور دائم** خارج سياق مرحلة وقضايا ما بعد الصراع. وصوّت 6% فقط من المشاركين/ات على وضع دستور دائم لا يتضمن مسائل ما بعد الصراع. وبذلك يكون أغلبية المشاركين أيدوا خيار وضع دستور يتناول قضايا الصراع.

التقرير الرابع: الحوكمة والأنظمة القضائية

إنَّ نجاح عملية بناء السلام في سورية يتطلَّب وجود آلية توضع حداً للصراع وأخرى تضمن عدم تكراره. ويعدّ تضمين إصلاحات بنيوية لمؤسسات الدولة - وخاصة للجهازين الحكومي والقضائي - في الدستور الجديد أو المعدل للبلاد جزء من هذه الآلية. وعليه فقد أوردنا في التقرير الرابع التغييرات المنهجية التي من المحتمل أن تحدث بعد تطبيق الدستور الجديد أو المعدل. وفي هذا السياق عبّر المشاركون من الأقليات الذين يشعرون بأنَّ أصواتهم لا تُسمع عن رؤيتهم للآلية التي ينبغي أن تعمل بها الحكومة والأنظمة القضائية التي وضع الدستور هيكلها وعن حجم الدور الذي سيلعبه الدين في الأنظمة الدستورية والقضائية وأيضاً حول كيفية تنظيم وإدارة نظام قضائي حيادي ومستقل. إنَّ مشاركة الأقليات لرؤيتهم عن هيكل الحوكمة هو بمثابة خطوة بالغة الأهمية نحو بناء دستور قائم على رضا الشعب.

صوّتت غالبية المشاركين/ات لدينا لصالح تطبيق نظام برلماني في الوقت الذي ذهب عدد كبير منهم نحو تأييد فكرة نظام لامركزي أو حتى فدرالي وانقسمت الأصوات في هذا الصدد حول درجة البعد التي ينبغي الذهاب فيها لتنفيذ هذا الشكل من الحكم.

لا يزال الدور الذي يلعبه الدين في الدستور، وفي أي هيئة أو وثيقة أخرى تمثل الدولة، مسألة مثيرة للجدل وحتى للانقسام في السياقين الدولي والمحلي على حد سواء. تقول المادة 3 من دستور سوريا لعام 2012: **"تحتزم الدولة جميع الأديان، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام. الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية."** وفي الوقت الذي تدعي فيه هذه المادة حماية حقوق المواطنين في ممارسة معتقداتهم، فإنها تسمح بتقسيم المواطنين إلى مجموعات تخضع لأنظمة دينية وطائفية وقانونية مختلفة.³ إلا أنَّ الحماية التي توفرها هذه المادة للطقوس والمعايير الدينية تتعارض مع ما ورد في مواد أخرى تسمح بالتمييز و/أو الاستبعاد الذي يبرره الدين.⁴

³ المرجع نفسه.

⁴ وتشمل في الغالب المواد المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، مثل حقوق الزوجين، وإعالة الأطفال والطلاق.

رأى 12 % من المشاركين/ات فقط أنه يجب أن يكون الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع في البلاد بينما قال 9.6 % منهم أنه يجب أن يكون هو المصدر الرئيسي للتشريع. وفي المقابل اعتقد 66.3 % من المشاركين أنه من الضروري أن يعبر الدستور عن حياده تجاه الدين وأن يؤكد على المساواة بين جميع المواطنين السوريين بغض النظر عن دياناتهم.

وفقاً للمبادئ التوجيهية الدولية التي تنص على استقلال القضاء وحياده، يجب ألا يكون للرئيس تأثير كبير على إنشاء الآليات القضائية وتعيين من يشغلونها. إنَّ السلطة التنفيذية في سوريا كانت ولا تزال تسيطر على تعيينات المحكمة الدستورية العليا، وإنَّ تمتع السلطة التنفيذية بهذه الميزة يمنح الرئيس سلطة تعيين القضاة.

اعتقد 34.9 % من المشاركين لدينا أنه يجب تعديل مواد الدستور لضمان عدم تمتع رئيس الجمهورية بالسلطة الكاملة لتعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا والانتقال إلى نظام تكون فيه هذه السلطة محصورة بمجلس القضاء الأعلى. بينما صوت 25.3 % منهم لإعطاء صلاحية التعيين لعدة أطراف مع تحديد حصة كل منها. ومن المثير للاهتمام، أنَّ عدداً كبيراً من المشاركين لم يجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالمحكمة الدستورية العليا.

هناك جانب آخر من جوانب النظام القضائي السوري يتعلق بالمحاكم الاستثنائية⁵ وقد صوتت الأغلبية الساحقة من المشتركين لدينا بنسبة 54 % بأنَّ على الدستور أن يمنع وجود مثل هذه المحاكم بينما كان رأي 32.5 % منهم أنه يمكن إنشاؤها لكن في ظروف معينة مصرح عنها في الدستور.

لا تزال الحاجة إلى وجود قضاء مستقل في سوريا مسألة ذات أولوية/أهمية قصوى. وإنَّ عدم فاعلية المحكمة الدستورية العليا، ووجود المحاكم الاستثنائية التي تقوض قيمة رجال القانون والنظام القضائي تهدد وجود تغيير منهجي مستقبلي في سوريا. إنَّ عملية التعيينات القضائية تحدد من سترجم الدستور في الواقع، وبالتالي يمكن للدستور أن يصبح خطيراً ما لم يتم دعمه بشكل صحيح من قبل قضاء مستقل وحيادي. علاوة على ذلك،

⁵ المحاكم الخاصة هي المحاكم الدائمة كالمحاكم العسكرية، أما المحاكم الاستثنائية تمثل تلك المؤقتة كمحاكم الإرهاب.

سلط المشاركون/ات الضوء على الحاجة إلى أن تكون السلطة التنفيذية في النظام القضائي حيادية وكذلك على الحاجة إلى زيادة توعية الجمهور فيما يتعلق بعمل وتطور هذه الأنظمة الحكومية. وأخيراً، نوّد القول بأنّ هناك فجوة كبيرة بين الحكومة والشعب إذ يجب أن يكون الناس على دراية أفضل/أكبر وأن يتم إشراكهم في أي تطوير لنظام الحكم.

التقرير الخامس: العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية

أدى الوعي المتزايد حول دور العوامل الإيكولوجية، والارتكاب المستمر لانتهاكات حقوق الإنسان إلى زيادة الحديث عن العدالة البيئية والاجتماعية في سياق عملية بناء الدستور. وقد أورد تقريرنا الخامس آراء المشاركين لدينا حول هذه المسألة وتضمن تقريرنا النهائي أيضاً آراء فردية حول المشاركة في المشروع وحول موضوعات محددة تتعلق بعملية بناء الدستور.

العدالة البيئية:

تعرف العدالة البيئية على أنها الدور الذي تلعبه الطبيعة والموارد الطبيعية في معيشة الناس. تبرز أهمية أفكار العدالة البيئية واحترام البيئة وتنظيم الحصول على مواردها بشكل عادل عندما تتعرض هذه الموارد إلى الاعتداء المباشر أو غير المباشر في مناطق النزاع.⁶ اعتقد 71% من المشاركين/ات أنّ الدستور السوري الجديد يجب أن ينص صراحة على أنّ الدولة تتحمل مسؤولية إدارة الموارد الطبيعية وجعلها في متناول جميع المواطنين على قدم المساواة ويجب أن توضع تحت طائلة المحاسبة في حال لم تلتزم بذلك، عارض 12% منهم هذه الفكرة.

العدالة الاجتماعية:

ومن الأمثلة الأخرى عن المواضيع المتعلقة بالعدالة البيئية التي ناقشناها مع المشاركين/ات هي الحصول على الرعاية الصحية. ففي الواقع إنّ امتلاك دولة ما للوسائل اللازمة التي تكفي لتزويد جميع المواطنين بالرعاية الصحية لا يعني بالضرورة منح جميع المواطنين إمكانية الوصول إليها، ويرجع ذلك في جزء كبير منه، إلى أسباب مثل عدم المساواة الاقتصادية والفقر وعدم إمكانية الوصول الجغرافي ونقص وسائل النقل ومستوى التعليم. وفي هذا الصدد صوت 84.3% من المشاركين/ات لدينا على وجوب أن يُلزم الدستور الدولة بضمان وصول جميع مواطنيها إلى الرعاية الصحية ووسائل الوقاية

⁶ من المحتمل جداً حدوث زلازل، وحالات جفاف وغيرها من الكوارث نتيجة الاحتباس الحراري، وإنّ حجب الموارد الطبيعية عمداً، يؤدي إلى وفاة أفراد ومجتمعات بأكملها.

والحصول على العلاج والدواء. وفي الواقع لم يعارض أي من المشاركين هذه النقطة وقلّة قليلة منهم تركوا السؤال دون إجابة.

تجارب المشاركين في المشروع:

من أكثر المواضيع التي تكرر ذكرها من قبل المشاركين في الاجتماعات هو التركيز على **مستقبل الأجيال القادمة**. حيث أكد أحدهم بأنه "يجب أن يكون هناك تركيز على تعليم الأجيال القادمة، ودعم الموهوبين منهم، إذ أنّ تقدم البلدان يقاس بثقافتها وفنونها." وقال مشارك/ة آخر أنه "يجب أن يكون التعليم مجانياً في جميع مراحلها، حيث أنّ التعليم هو حق لجميع الأفراد وعلى الدولة أن تساعد الناس على ممارسة هذا الحق". وعلاوة على ذلك فقد رأى المشاركون/ات أنّ هناك عقبات تعترض سبل ضمان حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإقامة علاقة مثمرة مع الأقليات العرقية تؤدي إلى إدراج متطلباتهم في الدستور، وهذه المواضيع تقع في صلب عملية بناء الدستور وهي حاسمة بالنسبة لها.

يذكر أننا قمنا باستهلال الاستبيان الاستطلاعي الذي قمنا بتوزيعه على المشتركين/ات وختامه بالسؤال نفسه وهو ما إذا كان المشارك يشعر بأنّ فئته قد تمّ تمثيلها بشكل كاف في اللجنة الدستورية أم لا، وكانت النتيجة بأنّ السؤال الاستهلاكي أجاب عليه 65.1% بـ لا و 28.9% بـ نعم، بينما أجاب 49.4% بـ لا و 33.7% بـ نعم على السؤال نفسه في نهاية الاستبيان. ويمكن تفسير هذا التغير في النتائج بين بداية الاستبيان ونهايته بأنّ المشاركين أدركوا من خلال إجاباتهم على الأسئلة الواردة في الاستطلاع بأنّ اللجنة قد تناولت بعض وجهات نظرهم.

الدروس المستخلصة

من النقاط الرئيسية التي استخلصت من تجربة مشروع "أصوات سورية لدستور شامل" هي أنّ عملية بناء الدستور مهمة للغاية لأمرين: فهي أولاً: تعطي الفرصة لجميع أطراف الشعب السوري للمشاركة بآرائهم والاتفاق بالتالي على حل للخروج من الصراع. وثانياً: تُكسب الدستور المشروعية المتوقعة بين المواطنين.

إنّ اهتمام المشاركين بأعضاء اللجنة ورغبتهم في مشاركة أفكارهم، يخبرنا أنّ هذه المحادثات يمكن أن تبني ثقة الشعوب في اللجنة الدستورية، وبالتالي في الدستور الذي ستصوغه.

وعلاوة على ذلك، فإن الدستور، كرمز ووثيقة قانونية محددة، هو الخطوة الأولى نحو ضمان حماية حقوق الأقليات العرقية والإثنية المختلفة في جميع أنحاء سوريا وجعل أصواتهم مسموعة في ظل القانون.

إنّ الشمولية لا تعني الآراء المتفكّة لأشخاص ذوي خلفيات متنوعة وإنما التوجه الشمولي ينبغي أن يكون على شكل مبادرة شعبية تكون بمثابة منصة لجميع المواطنين السوريين للتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم للدستور الجديد. إنّ اهتمام المشاركين بأعضاء اللجنة ورغبتهم في مشاركة أفكارهم يخبرنا أنّ هذه المحادثات يمكن أن تبني لديهم إيماناً في عمل اللجنة الدستورية، وبالتالي في أي دستور تصوغه. يجب أن نكون حذرين من الشمولية المزعومة التي لا تتعدى ادعاءات الوجوه الممثلة في اللجنة الدستورية عن مجتمعات الأقليات، حيث أنّ هذه الشمولية السطحية لن تفشل عملية كتابة دستور شامل فحسب بل إنها ستزيد من خيبة أمل الأقليات في سوريا الذين يشعرون بالفعل بالتجاهل والتهميش بسبب عدم إفساح المجال لهم للمشاركة الفعالة في عملية بناء السلام.

التوصيات الختامية

تؤمن سوريا من أجل الحقيقة والعدالة أن وضع دستور شامل جديد أو معدّل لسوريا أمر بالغ الأهمية لضمان مستقبل سلمي يتم فيه تمثيل الجميع على قدم المساواة. وكان إنشاء اللجنة الدستورية وتطويرها خطوة في اتجاه تحقيق ذلك. وتظهر نتائج المشروع مرة أخرى بأن عملية بناء الدستور ليست في منأى عن الطعن، فالوصول إلى دستور شامل حقاً، يجب أن تتجسد الشمولية في عملية بنائه وفي محتواه.

سنورد في القسم التالي بعض التوصيات التي استخلصناها من التقارير الخمسة، وهذا لا يعني أنّ تلك التي لن تأتي على ذكرها هي أقل أهمية إلا أننا نعتقد أن التوصيات الواردة أدناه تجسد الأساس لعملية بناء دستور شاملة حيث أنها تستند إلى وجهات نظر المشاركين وعلى مساهمات جميع الذين شاركوا في هذا المشروع، سواء من أعضاء اللجنة الدستورية أو الأكاديميين الذين شاركوا وجهات نظرهم معنا بكل سخاء.

في ضوء ما سبق، توصي سوريا من أجل الحقيقة والعدالة الحكومة السورية والمجتمع الدولي واللجنة الدستورية السورية بما يلي:

على المدى القصير

1. الاستمرار في تنظيم الجلسات التشاورية والمشاركة بها، وبالتالي المساهمة في صياغة دستور شامل. وينبغي أن تكون هذه الجلسات شاملة وعملية المنحى بطبيعتها ومتاحة لجميع فئات المواطنين السوريين.
2. الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت للتعديلات التي أجريت على دستور 2012، وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء في نواحي الشفافية والشمولية.
3. الاعتراف بفكرة أنّ الشباب هم صانعي التغيير والعمل على أساسها، وبالتالي وضعهم في صدارة عملية بناء الدستور الشاملة للجميع.

خلال اتخاذ أي إجراءات مؤقتة:

1. إنشاء هيئة مؤقتة (أوعدة هيئات) تكفل مساءلة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتكشف الحقائق حول الانتهاكات التي وقعت خلال العقد الماضي، وتوفر تعويضات للمتضررين من النزاع، وتنفذ الهياكل والإصلاحات التي من شأنها منع البلاد من الانزلاق إلى حرب مدمرة.

على المدى الطويل:

1. وضع حقيقة تنوع مكونات الشعب السوري في الاعتبار عند دراسة موضوع تحديد الهوية العرقية والدينية لسوريا.
2. حث الفاعلين المعنيين على تعزيز تمثيل مختلف الفئات العرقية والاجتماعية داخل سوريا.
3. التركيز على أهمية استخدام لغة محايدة جنسانياً في الدستور تشمل جميع الأفراد، رجالاً ونساءً.
4. اتباع المعايير والقواعد الدولية التي تضمن استقلال جهاز القضاء لكي يتسنى له تعيين القضاة وهيكل المحكمة الدستورية العليا بطريقة عادلة.
5. تنفيذ هيكل حكومي يتمتع بسلطة تستطيع تحقيق قدر أكبر من اللامركزية وتعكس إرادة الشعب السوري.



انطلاقاً من قناعة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا أياً كانت الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.